المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

السياسات القادرة على توظيف القوة الاقتصادية الهائلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل التنمية الشاملة

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قمة ريادة الاعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Data & Investment Consult Lebanon conferences

Crown Plaza

25 حزيران 2013

معالي وزير الاقتصادوالتجارة الصديق نقولا نحاس،

سعادة مديـر البنك الدولـــــيفي الشرق الاوسط الاستاذ فريد بالحـاج المحترم،

حضرة رئيس تجمع رجال الاعمال اللبنانيين الدكتور فؤاد زمكحل

حضرة رئيس مؤسسة داتا انفست الاستشارية الصديق معن برازي

اصحاب السعادة

ايها الحضور الكرام،

اشكر الصديق معن برازي ومؤسسة داتا انفست الاستثمارية على تنظيم هذه الندوة حول موضوع، شغلني وشغل الصديق معالي الوزير الأستاذ نقولا نحاس ومن ثم الدكتور فؤاد زمكحل ، طوال عشرين عاما" ، في تجمع رجال الأعمال وفي الهيئات الاقتصاديةودأب معاليه على الاهتمام به في مهماته الحكومية، وحرصت انا على متابعته اثناء رئاستي المجلس الاقتصادي والاجتماعي

واخص بالتحية سعادة الدكتور فريد بلحاج مدير قسم الشرق الاوسط في البنك الدولي. وانه من دواعي سروري ان يشاركنا البحث في هذا الموضوع تجسيدا" لاهتمام البنك الدولي ولأهتمامه شخصيا" باقتصادنا الوطني لا سيما انه بادر في الأمسفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى إطلاق اول تقرير نصف سنوي لرصد الاقتصاد اللبناني .

عزيزاتي واعزائي،

- وانا في طريقي اليكم سألني احد الأصدقاء : هل تبحثون في المؤسسات الصغرى والوسطى وفي الداخل القلق الوطني والأمني والتراجع الاقتصادي يتفاقم .
- ومن حولنا منطقة عاصفة بالتوترات الأمنية والسياسية
- وفي العالم اقتصاد مثقل بالأزمات المتقلبة

فاجبته على الفور :

هل المطلوب ان نستسلم للانهيار؟

هل الحل هو بان نترك هذه التحديات تفترس المبادرة اللبنانية؟

اليس من الاولى ان نركز على هذا الموضوع لكي نعزز فرص النمو، ونضاعف تشجيع المجتمع الدولى على دعم لبنان للتغلب على المخاطر ؟

يهمنا في البدء ان نوضح نقطتين أساسيتين:

الاولى: ان اهتمامنا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعني إغفال المؤسسات الكبيرة التي تبقى تشكل دعامة لاقتصادنا الوطني بل يرتبطهذا الاهتمام بكون هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤلف نحو 90 % من مجمل مؤسساتنا.

والثانية: دعم المؤسسات الصغرى والوسطى يرمي الى تفعيل المبادرة الفردية والى تطويرها في مبادرة " مؤسسية" وهذا يسهم في تفعيل الاقتصاد الحر وفي ضبط التوازن الاجتماعي لتوطيد الاستقرار ولتحفيز التنمية المستدامة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي بكونه يمثل قوى الإنتاج والمجتمع المدني ويقدم المشورة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية للدول’، معني " بالمؤسسات الصغرى والوسطى من باب تطلعه الى توطيد مشروع النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

وخلال مرحلة انتظار تشكيل الهيئة العامة الجديدة للمجلس لم نقف مكتوفي الأيدي، بل بادرت مع فريق من الخبراء الى اقتراح خطة لنهوض لبنان. صدر الكتاب في كانون الثاني 2007

وعبر مشاركاتنا في المؤتمراتالأوروبية والدولية، او الندوات وورش العمل التي نظمت هنا في المجلس، بقي هذا الموضوع في واجهة اهتماماتنا. وحسبي ان أشيرالى ما كشفه ممثل " المؤسسة الأوروبيةللتدريب" القائمة في تورينو والمكلفة من قبل الاتحاد الأوروبي بتهيئة المناخ لإعداد " قانون خاص بالمؤسساتالصغيرة small business act"حين قال ان عدد المؤسسات الصغيرة والتي يعمل فيها خمسة أشخاص او اقل، تشكل 95% من إجماليعدد لمؤسسات في تسع دول من جنوب المتوسط

ماهي المؤسسة الصغرى وما هي المؤسسة الوسطى:

معلوم ان المؤسسات المتوسطة الحجم تستخدم بين 50 و 249 شخصا" لكن مع التطور التقني والتعويل على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقلص المعيار العددي ولو ان هذه المؤسسات المتوسطة أخذت تقترب بإنتاجيتهاوإدارتهامن المؤسسات الكبيرة.

غير ان الأدبيات الاقتصادية ما زالت تعتمد تعبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " SMEs " كما لجأتبعض المراجع الى اعتماد تعبير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والصغيرة جدا MSMEs Micro, Small and Medium Enterprises

اما المؤسسة الصغيرة جدا" فهي التي لا يتعدى عدد العاملين فيها التسعة اشخاص بما فيها مالكها وافراد عائلته.

في كل حال، ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" يقدم 70% من الانتاج العام، ويضم 80% من العمالة)

ومن الملاحظ ان عمر المؤسسة الصغيرة هو قصير المدى وقد بينت الاستقصاءات ان من أصل 5 مؤسسات مكروية مستجدة لا تستمرأكثر من مؤسسة واحدة بعد خمس سنوات لذلك ولكي لا يفقد الناتج المحليمساهمة هذه المؤسسات الزائلة لا بد من رعايتها ومن دعمها والمحافظة عليها.

استراتيجية بقاء المؤسسات الصغيرة:

بينت دراسة اجراها المجلس الاقتصادي منذ عشر سنوات ان عدد المؤسسات التجارية، من مختلف النشاطات (تجاري، صناعي، سياحي) باستثناء الورش الزراعية، يدور حول 200 الف مؤسسة. ويقدر ان ثلث المؤسسات المكروية على الاقل هي غير مصرح عنها – فاذا اعتمدنا تقدير "المؤسسة الأوروبية للتدريب" يتخطى هذا الرقم ستين الف مؤسسة. وهذه لا تقوم بواجباتها الضرائبية والاجتماعية، واجراؤها لا تستفيد من الضمان الاجتماعي.

ويعود السبب الأساسي لتواجد هذا العدد الكبير في " الاقتصاد غير العلني " الى ضعف الإنتاجية لدى المؤسسات المكروية وعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، فضلا عن انها تفتقر للعديد من تقنيات الإدارة والتسويق والمحافظة على النوعية.

وبالتالي تبدو إستراتيجية البقاء رهن ثلاث عوامل أساسية لا يمكن المحافظة على المؤسسات في غيابها:

الاول: تخفيض الأعباء التي تخضع لها المؤسسة لحين بلوغها طاقتها الانتاجية الفضلى، وحثها على الظهور في القطاع العلني لمعرفتها على حقيقتها ومساعدتها على الاستمرار والتطور؛

الثاني: تأمين لإدارتهاوأفرادها التدريب على تقنيات الإدارة والتسويق والجودة واشراكها بالبرامج والمعارض المؤدية الى عولمة المؤسسة وتحسين نوعيتها؛ ويتم ذلك عن طريق بعض الإدارات الرسمية وغرف التجارة والحاضنات وغيرها من وسائل الدعم للمؤسسات؛ كما ان رعاية الدولة لتلك الهيئات تعزز رعاية الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الثالث: تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الابتكار في المؤسسات الصغيرة حيث ان ذلك يعزز الطلب المجدي ويساعد على تطوير المؤسسات وبلوغها طاقتها الانتاجية الفضلى؛ ان اهم الدعم الذي تلقاه مؤسسة صغيرة هو بالذات الدعم الذي يساعدها على التوسع السليم وتحسين شروط الاستثمار.

وقد بينت الدراسة التي وضعها الملجس الاقتصادي والاجتماعي قبل سنوات:

1. اهمية هذهالمؤسسات ودورها في النهوض
2. ابرز الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات
3. اقتراح رؤية مستقبلية تهدف الى توفير بيئة استثمارية جاذبة

يمكنكم مراجعتها على الموقع الالكتروني للمجلس :www.ces.gov.lb

باختصار، ان دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشتمل المساعدة على:

1. تمويل هذه المؤسسات
2. تنمية الاعمال
3. تأهيل المؤسسات والتركيز على دور المرأة الشباب
4. تحسين البيئة القانونية والمؤسساتية
5. تطوير السياسات العامة الداعمة لهذه التطور

في هذا السياق، يتجلى ان هذا الموضوع مهم. واهميته تنبع من الربط بين هذه المؤسسات وضمان السلم الاجتماعي. ولهذا الغرض كنا قد نظمنا في المجلس عدة ندوات تدور حل هذا الملف ، كما نظمنا مؤتمرا" بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووزارة الاقتصاد،كما تضمنت التوصيات عدة مقترحاتتجدونها في كتاب " نهوض لبنان –نحو رؤية اقتصادية واجتماعية – الفصل الحادي عشر"

1. بإعداد سياسة إنتاجية طويلة المدى تشجع الانتاج ذا القيمة المضافة العالية وتساهم في تحسين الخلل في الحساب الجاري.

2.بمراجعة الاجراءات النقدية والضرائبية بشكل يشجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويخفف عنها التكاليف.

3. بالتركيز على التنمية البشرية من خلال إدخال مكوّنات أسس المبادرة الفردية وإدارة الموارد في مناهج التعليم، لاسيّما في المرحلة الثانوية.

4. بإقرار مشروع دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التنظيم العنقودي clustering وشبكات الانتاج networking.

كما تضمنت التوصيات مقترحات بناءة حول كيفية وتنمية المشاريع ودعم نشاط المراة الاقتصادي ضرورة تنظيم نقاشات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الجهات المختصة كم اعداد برامج اعلامية في هذا الموضوع . تجدون هذه التوصيات على موقع المجلس الالكتروني .

كما لا بد من ان نلمح سريعا" الى نقطتين تتعلقان بالإسهام في تمويل هذه المؤسسات وهما :

1. تشجيع المصارف على تطوير الخدمات المالية ،واعتماد أدوات مالية جديدة تتناسب مع واقع هذه المؤسسات وهنا لا بد من التنويه بالتسهيلات الي قدمها مصرف لبنان لتشجيع المشاريع الصغيرة. هي سياسة حكيمة تسهم في تحذير ارتباط المواطنين بأرضهم وتعزز فرص التنمية

2. مساعدة هذه المؤسسات على اعتماد أنظمة محاسبة واضحة وسهلة والشفافية

عزيزاتي اعزائي ،

لن اطيل عليكم في تفصيل هذه التوصيات بل يمكن ان تعودوا اليها ومناقشتها مع تاكيد ان الهدف الاسمي هو تامين بيئة ملائمة لهذه المؤسسات لان هذه المؤسسات هي عامل أساسي وضروري في إطلاق النهوض الاقتصادي كما هي عامل أساسيفي إرساء الاستقرار الاجتماعي اذا حصن العاملون فيها بالضمانات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

اليس كل شيء يبدأ صغيرا" ويكبر

اليست طريق الالف ميل تبدأ بالخطوة الاولى؟

اتمنى لمؤتمركم التوفيق

اهلا" وسهلا"وشكرا"